المجاز القرآني بين المثبتين، والمنكرين

The Qur’anic metaphor between those who affirm and those who deny

إعداد الدكتورة

إيمان صلاح عبد الباقي حسن

مدرس التفسير وعلوم القرآن بكلية البنات الأزهرية بالفيوم.

جامعة الأزهر

Prepared by Dr

Iman Salah Abdel Baqi Hassan

Teacher of interpretation and Qur’anic sciences at Al-Azhar Girls’ College in Fayoum. Al-Azhar University

ملخص البحث :

القرآن الكريم هو المعجزة الخالدة التي جاء بها سيد الأولين والآخرين سيدنا محمد صلي الله عليه وسلم للعالمين؛ فالقرآن الكريم معجز في فصاحته وبلاغته، معجز في علومه ومعارفه، ويهدف البحث إلي تسليط الضوء علي إثبات المجاز في القرآن الكريم، والرد علي منكريه، ويتكون البحث من مقدمة، وتمهيد، وثلاثة مباحث، وخاتمة، وفهارس، والتمهيد قسمته لعدة مطالب تعرضت فيه لتعريف كل من الحقيقة والمجاز والاستعارة وأقسام كل منهما، ثم تعرضت في مطلب آخر لوقوع المجاز في القرآن ثم قسمت البحث لثلاثة مباحث تناولت في المبحث الأول الحديث عن المثبتين للمجاز وأدلتهم، وتناولت في المبحث الثاني الحديث عن المنكرين للمجاز وأدلتهم، وتناولت في المبحث الثالث الحديث عن الرد علي منكري المجاز ثم الخاتمة وأهم النتائج.

الكلمات الافتتاحية :

المجاز القرآني، بين المثبتين، والمنكرين

Research Summary

The Noble Qur'an is the eternal miracle that was revealed to the Master of the first and the last, our Prophet Muhammad, peace and blessings be upon him. The Qur'an stands as a miracle in its eloquence and rhetoric, a marvel in its sciences and knowledge.

This research aims to shed light on proving the miraculous nature of the Noble Qur'an and responding to its deniers. The research consists of an introduction, three chapters, and a conclusion. The introduction includes a preface outlining the definitions of truth, miracle, metaphor, and allegory, with an explanation of each concept.

The first chapter addresses the occurrence of miracles in the Qur'an and categorizes them into different sections.

The second chapter discusses the rhetoricians' opinions about metaphor, their definitions, and methodologies.
The third chapter focuses on refuting the claims of those who deny the miraculous nature of the Qur'an.
The conclusion summarizes the most important findings.

مقدمة

الحمد لله وحده والصلاة، والسلام علي من لا نبي بعده ،،،،،،،،،،،،،،،،،،،، أما بعد:

فقد أنزل الله عز وجل كتابَهُ معجزًا، ومن إعجازه ما فيه من جمالٍ بيانيّ وبلاغةٍ رائعة لا ترقى إلى مِثْلها بلاغَةُ جميع البلغاء، ولا فصاحة جميعِ الفصحاء، وتكفل سبحانه بحفظه من التغيير والتبديل، وقد اجتهد علماء المسلمين علي مر العصور لخدمةِ القرآن الكريم، وإبراز بعض جوانب إعجازه البيانيّ، ولا يزال الباحثون يبحثون ويستخرجون ويكتشفون من عناصر إعجاز القرآن البياني ما لم يكتشفه السابقون، ولما كانت اللغة العربية هي لغة القرآن الكريم، وهي التي يستعان بها على فهم ألفاظه، ومعانيه، ومعرفة غريبه؛ اتجه كثير من العلماء إلى التأليف في علوم العربية المختلفة؛ من لغة، وبلاغة، ونحو، وربطوا تلك العلوم بالقرآنِ الكريم؛ من أجل الحفاظ على تلك اللغة التي هي لغة القرآن ولإبراز إعجاز القرآن كذلك.

ومن أبرز الموضوعات التي سببت اختلافا بين العلماء، هي مسألة "المجاز" ووقوعه في القرآن الكريم، ونظرا لأهمية هذه المسألة وتعلقها بمسائل شتى وفنون متعددة، فقد رأيت أن أقوم ببحث متواضع فيها أسميته " المجاز القرآني بين المثبتين والمنكرين " وأسأل الله عز وجل التوفيق والسداد.

وتكمن أهمية الموضوع في:

- تعلق الموضوع بالقرآن الكريم جعله من الأهمية بمكان؛ لأن اللغة العربية هي لغة القرآن الكريم قال تعالي: {بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ }.[1]

- إن إنكار المجاز ينتج عنه مفاسد كبيرة في العقيدة؛ لأن هناك كثير من الآيات القرآنية لا يمكن حملها علي الحقيقة.
- أهمية المجاز ووقوعه في اللغة وفي القرآن الكريم.

أسئلة البحث

س١ : ما هو المجاز، وما هي الاستعارة؟

س٢ : من هم المثبتون للمجاز، وما أدلتهم؟

س٣ : من هم المنكرون للمجاز، وما أدلتهم؟

س٤ : كيف نرد علي من أنكر المجاز، وكيف نبطل حججهم؟

خطة البحث

يتكون البحث من مقدمة، وتمهيد، وثلاثة مباحث، وخاتمة، وفهارس علي النحو التالي.

المقدمة: وتشتمل علي أهمية الموضوع وأسباب اختياره- أسئلة البحث – خطة البحث.

أما التمهيد فيشتمل علي أربعة مطالب:

المطلب الأول: تعريف الحقيقة، وأقسامها.

المطلب الثاني: تعريف المجاز، وأنواعه.

المطلب الثالث: تعريف الاستعارة وأقسامها وعلاقتها بالمجاز.

المطلب الرابع: وقوع المجاز في القرآن الكريم.

ثم المباحث:

المبحث الأول: المثبتون للمجاز وأدلتهم.

المبحث الثاني: المنكرون للمجاز وأدلتهم.

المبحث الثالث: الرد علي منكري المجاز.

أما الخاتمة فتشتمل على أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال البحث.

ثم فهرس المصادر، والمراجع.

تمهيد:التعريف بمصطلحات البحث، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: تعريف الحقيقة، وأقسامها.

المطلب الثاني: تعريف المجاز، وأنواعه.

المطلب الثالث: تعريف الاستعارة وأقسامها وعلاقتها بالمجاز.

المطلب الرابع: وقوع المجاز في القرآن الكريم.

المطلب الأول: تعريف الحقيقة وأقسامها.

الحق في اللغة هو: الثابت الذي لا يسوغ إنكاره، والحقيقة: اسم أريد به ما وضع له، فعيلةٌ من: حَقَّ الشيء، إذا ثبت، بمعنى فاعلة، أي حقيق.(٢)

الحقيقة في اصطلاح أهل البلاغة: هي إسناد الفعل أو معناه إلى ما هو له عند المتكلم في الظاهر، أو ما أفاد معنى مصطلحا عليه في الوضع الذى وقع فيه التخاطب.(٣)

ويمكن أن نقول الحقيقة هي اللفظ المستعمل فيما وضع له باعتبار أن المجاز هو اللفظ المستعمل في غير ما وضع له ومعروف أن المجاز عكس الحقيقة.

يقول الراغب الأصفهاني: الحقيقة مشتقة من الحق، والحق يستعمل على وجهين: أحدهما: في الموجود الذي وجوده بحسب مقتضى الحكمة بنحو قولنا: الموت حق، والبعث حق، والحساب حق.

والثاني: للاعتقاد المطابق لوجود الشيء نفسه، أو في القول المطابق لمعنى الشيء الذي هو عليه نحو أن يقال: إن اعتقاد فلان في البعث حق، وقوله في الثواب والعقاب حق، ويضاد " الحق "، الباطل، وإذا فهم الحق فهم الباطل، لأن العلم بالمتضادين واحد.

وأما الحقيقة: فإنها تستعمل في المعنى تارة، وفي اللفظ تارة: فأما استعمالها في المعنى: فعبارة عما ينبئ عن الحق ويدل عليه، ولذلك قال عليه الصلاة والسلام لحارثة: لما

قال: " أصبحت مؤمنًا حقًا: " قال: لكل حق حقيقة فما حقيقة إيمانك؟ أي: ما الذي ينبئ عن ذلك؟ .[٤]

والحقيقة جارية على العموم في نظائر ألا ترى أنا إذا قلنا فلان «عالم» صدق على كل ذي علم بخلاف «واسأل القرية» لأنه لا يصح إلا في بعض الجمادات دون بعض إذ المراد أهل القرية.[٥]

ويمكن القول أيضا بأن كل كلام بقي علي موضوعه فهو حقيقة.

أقسام الحقيقة:

الحقيقة تنقسم إلي ثلاثة أقسام باعتبار الواضع: فإن كان الواضع أهل اللغة، سميت حقيقة لغوية، كالأسد بالنسبة إلى الحيوان المفترس، وإن كان أهل العرف، سميت حقيقة عرفية، كالدابة بالنسبة إلى ذات الحافر فإن الدابة وضعت في أصل اللغة لكل ما يدب على الأرض، وخصص أهل العرف بذات الحافر، وإن كان أهل الشرع، سميت حقيقة شرعية، كالصلاة بالنسبة إلى ذات الأركان ؛ فإنها وضعت في أصل اللغة للدعاء، ثم نقلت إلى ذات الأركان.

ويجب التنبيه لأمرين:

أحدهما: أن اللغة أصل الكل، فالعرف نقلها عن اللغة إلى العرف، والشرع نقلها عن اللغة والعرف.

الثاني: أن الوضع في اللغوية غير الوضع في الشرعية والعرفية، فإنه في اللغة تعليق اللفظ بإزاء معنى لم يعرف به غير ذلك الوضع، وأما في الشرعية والعرفية فبمعنى غلبة الاستعمال دون المعنى السابق، فإن الشرع مثلا لم يضع لفظ الزكاة لقطع طائفة من المال للفقراء وكذلك العرف، فإن أهله لم يضعوا لفظ القارورة مثلا للظرف من الزجاج على جهة الاصطلاح، بل صارت هذه الألفاظ شرعية وعرفية بكثرة الاستعمال دون أن يسبقه تعريف بتواضع الاسم.[٦]

المطلب الثاني: تعريف المجاز وأنواعه.

المجاز في اللغة هو: مفعل من جاز الشيء يجوزه، إذا تعداه، وسمي مجازا لجهة التناسب، ومعناه طريق القول ومأخذه مصدر جزت مجازا كما يقال: "قمت مقاما".(٧)

المجاز في اصطلاح أهل البلاغة: هو اللفظ المستعمل في غير ما وضع له في اصطلاح التخاطب، لعلاقةٍ مع قرينة مانعة من إرادة المعنى الوضعي.(٨)

ويمكن أن نقول: المجاز هو استعمال اللفظ في غير ما وضع له، أو اسناده إلي ما حقه أن يسند إليه.

أما «المجاز» عند أبي عبيدة فهو عبارة عن الطرق التي يسلكها القرآن في تعبيراته، وهذا المعنى أعم بطبيعة الحال من المعنى الذي حدده علماء البلاغة لكلمة «المجاز».(٩)

أقسام المجاز:

ذكرت آنفا أقسام الحقيقة وقد ذكر العلماء أن كلّا من الحقيقة والمجاز ينقسم إلى أربعة أقسامٍ متقابلة:

فالحقيقة اللّغوية، يقابلُها، المجازُ اللّغوي والحقيقة الشرعية، يقابلها، المجاز الشرعي، والحقيقة في العرف العام، يقابلها، المجاز في العرف العام، والحقيقة في العرف الخاصّ، يقابلها، المجاز في العرف الخاصّ.(١٠)

وذكر السيوطي أن المجاز قسمان:

الأول: المجاز في التركيب ويسمى مجاز الإسناد، والمجاز العقلي وعلاقته الملابسة وذلك أن يسند الفعل أو شبهه إلى غير ما هو له أصالة لملابسته له كقوله تعالى: {وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَاناً}(١١) نسبت الزيادة – وهي فعل الله – إلى الآيات لكونها سببا لها ،وقوله: {يُذَبِّحُ أَبْنَاءَهُمْ}(١٢) ،وقوله: {يَا هَامَانُ ابْنِ لِي}(١٣)

نسب الذبح وهو فعل الأعوان إلى فرعون والبناء وهو فعل الأعوان إلى هامان لكونهما آمرين به.

وهذا القسم أربعة أنواع:

أحدها: ما طرفاه حقيقيان كقوله: {وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا}.(١٤)

ثانيها: ما طرفاه مجازيان نحو: {فَمَا رَبِحَتْ تِجَارَتُهُمْ}(١٥) أي ما ربحوا فيها وإطلاق الربح والتجارة هنا مجاز.

ثالثها ورابعها: ما أحد طرفيه حقيقي دون الآخر:أما الأول والثاني: فكقوله: { أَمْ أَنْزَلْنَا عَلَيْهِمْ سُلْطَانًا }(١٦) أي برهانا وقوله: {كَلَّا إِنَّهَا لَظَى}(١٧) فإن الدعاء من النار مجاز

القسم الثاني:

المجاز في المفرد ويسمى اللغوي وهو استعمال اللفظ في غير ما وضع له، وأنواعه كثيرة:

أحدها: الحذف، الثاني: الزيادة.

الثالث: إطلاق اسم الكل على الجزء نحو: { وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ }(١٨) أي وجوههم لأنه لم يري جملتهم.

الرابع: إطلاق اسم الجزء علي الكل كقوله: {وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ}(١٩) أي ذاته.

الخامس: إطلاق اسم الخاص على العام كقوله: { إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ}(٢٠) أي رسله.

السادس: إطلاق اسم العام علي الخاص كقوله: {وَيَسْتَغْفِرُونَ لِمَنْ فِي الْأَرْضِ}(٢١) أي المؤمنين بدليل قوله: {وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ آمَنُوا}.(٢٢)

السابع: إطلاق اسم الملزوم على اللازم، كقوله تعالى: {أَمْ أَنْزَلْنَا عَلَيْهِمْ سُلْطَانًا فَهُوَ يَتَكَلَّمُ بِمَا كَانُوا بِهِ يُشْرِكُونَ }(٢٣) أي: أنزلنا برهانا يستدلون به وهو يدلهم سمى الدلالة كلاما لأنها من لوازم الكلام.

الثامن: اسم اللازم علي الملزوم كقوله: {هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ أَنْ يُنَزِّلَ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ }[٢٤] أي هل يفعل أطلق الاستطاعة على الفعل لأنها لازمة له.

التاسع: إطلاق المسبب على السبب كقوله: {وَيُنَزِّلُ لَكُمْ مِنَ السَّمَاءِ رِزْقًا }[٢٥]، {قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا }[٢٦] أي مطرا يتسبب عنه الرزق واللباس.

العاشر: إطلاق السبب علي المسبب كقوله: {مَا كَانُوا يَسْتَطِيعُونَ السَّمْعَ}[٢٧] أي القبول والعمل به لأنه مسبب عن السمع.

الحادي عشر: تسمية الشيء باسم ما كان عليه كقوله: {وَآتُوا الْيَتَامَى أَمْوَالَهُمْ}[٢٨] أي الذين كانوا يتامى إذ لا يتم بعد البلوغ.

الثاني عشر: تسميته باسم ما يؤول إليه كقوله: {إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا}[٢٩] أي عنبا يؤول إلى الخمرية.

الثالث عشر: إطلاق اسم الحال على المحل كقوله: {فَفِي رَحْمَةِ اللَّهِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ}[٣٠] أي في الجنة لأنها محل الرحمة.

الرابع عشر: إطلاق اسم المحل علي الحال كقوله: {فَلْيَدْعُ نَادِيَهُ }[٣١] أي أهل ناديه أي مجلسه.

الخامس عشر: تسمية الشيء باسم آلته كقوله: {وَاجْعَلْ لِي لِسَانَ صِدْقٍ فِي الْآخِرِينَ}[٣٢] أي ثناء حسنا لأن اللسان آلته.[٣٣]

وقد ذكر أيضا علماء البلاغة أنواع كثيرة للمجاز تصل إلي أربعة عشر قسمًا، و ذكر ابن الأثير أن جميعها ترجع إلي ثلاثة أقسام، وهي: التوسع، والتشبيه، والاستعارة، ولا تخرج عنها.[٣٤]

ومن العلماء من يري أن أهم أنواع المجاز (المجاز المرسل) وهو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له لعلاقة غير المشابهة بين المعنيين، وهناك مجاز يسمى «المجاز العقلي»، وهو الكلام المفاد به خلاف ما عند المتكلم من الحكم فيه لضرب من التأويل إفادة للخلاف لا بواسطة وضع، كقولك أنبت الربيع البقل وشفى الطبيب

المريض وكسا الخليفة الكعبة.[٣٥] وبعضه يري أنه متى أطلق المجاز،، انصرف إلى (المجاز اللّغوي).

فالمجاز اللغوي باعتبار الإفراد والتركيب ينقسم إلى قسمين:

القسم الأول: هو المجاز المفرد، وهو ما كان اللفظ المتجوز به مفردًا كقوله تعالى: {يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ}[٣٦] أي: أناملهم.

والقسم الثاني من المجاز: هو المجاز المركب، وهو ما كان اللفظ المتجوز به مركبًا نحو: ما لي أراك تقدم رجلًا، وتؤخر أخرى، فالمراد تردده في الأمر فهو يقبل عليه مرة، ويتراجع عنه مرة أخرى.[٣٧]

أما التشبيه فهو ضربان: تشبيه تام، وتشبيه محذوف.

فالتشبيه التام: أن يذكر المشبه والمشبه به.

والتشبيه المحذوف: أن يذكر المشبه به، ويسمى "استعارة".

أما التوسع فإنه يذكر للتّصرّف في اللغة، لا لفائدة أخرى[٣٨].

المطلب الثالث: تعريف الاستعارة وأقسامها وعلاقتها بالمجاز.

الاستعارة: أن يُستعار للشيء اسمُ غيره، أو معنى سواه؛ كقول امرئ القيس في وصف الليل:

فقلتُ له لما تمطَّى بصلبِهِ ... وأردفَ أعجازاً وناءَ[٣٩] بكلكلِ.[٤٠]

وعرفها الجرجاني بأنها: ادعاء معنى الحقيقة في الشيء للمبالغة في التشبيه، مع طرح ذكر المشبه من (البين)، كقولك: لقيت أسدًا، وأنت تعني به الرجل الشجاع.[٤١]

ويقول أيضا في دلائل الإعجاز: الاستعارة: أن تريد تشبيه الشيء بالشيء، فتدع أن تفصح بالتشبيه وتظهره، وتجيء إلى اسم المشبه به فتعيره المشبه وتجريه عليه، تريد أن تقول: رأيت رجلا هو كالأسد في شجاعته وقوة بطشه سواء، فتدع ذلك وتقول: رأيت أسدًا.[٤٢]

يقول ابن قتيبة: " من الاستعارة في كتاب الله قوله عز وجل: {يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ} [٤٣] أي عن شدّة من الأمر، كذلك قال قتادة، وقال ابراهيم: عن أمر عظيم، وأصل هذا أنّ الرجل إذا وقع في أمر عظيم يحتاج إلى معاناته والجدّ فيه- شمّر عن ساقه، فاستعيرت الساق في موضع الشدة.[٤٤]

أقسام الاستعارة:

الاستعارة تنقسم عند جمهور البلاغيين إلى قسمين: استعارة مكنية، وهي التي لا يصرح فيها بلفظ المشبه به، ويرمز له بلازم من لوازمه، ويسند هذا اللازم إلى مشبه، ولهذا سميت استعارة مكنية، أو استعارة بالكناية؛ لأن المشبه به يُحذف، ويُكنى عنه بلازم من لوازمه، وإثبات لازم المشبه به للمشبه هو ما يُسمى بالاستعارة التخييلية: وهي إضافة لازم المشبه به إلى المشبه، وهي قرينة المكنية.

أما الاستعارة التصريحية فهي التي يُصرح فيها بلفظ المشبه به المستعار، كقولنا: رأيت أسدًا يخطب الناس، فالمعنى المراد وهو الرجل الشجاع له تحقق ووجود، فهو مدرك بالحس، وقد صُرح فيه بلفظ المشبه به ؛ لذلك يطلقون على الاستعارة التصريحية الاستعارة التحقيقية، وهي الاستعارة التي يكون المعنى المراد بها، وهو المستعار له أي: المشبه له تحقق ووجود يدركه الحس أو العقل، وليس أمرًا خياليًّا أو وهميًّا، ولذلك سميت تحقيقية، ومن ذلك قول الله تعالى: {كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ}[٤٥] أي: من الضلالات إلى الهدى، وقد استعيرت الظلمات للضلال؛ لتشابههما في عدم اهتداء صاحبهما، واستعير النور للإيمان لتشابههما في الهداية، والمستعار لهما هما الضلال والإيمان، كل منهما محقق عقلًا.

والاستعارة الترشيحية: هي إثبات ملائم المشبه به للمشبه.[٤٦]

قال الجلال السيوطي في الإتقان: وأقسامها كثيرة باعتبارات فتنقسم باعتبار أركانها الثلاثة إلى خمسة أقسام:

أحدها: استعارة محسوس لمحسوس بوجه محسوس كقوله:(وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْباً)[٤٧].

الثاني: استعارة محسوس لمحسوس بوجه عقلي، وهي ألطف من الأولى كقوله: {وَآيَةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ}[٤٨].

الثالث: استعارة معقول لمعقول بوجه عقلي، وهي ألطف الاستعارات كقوله: {مَنْ بَعَثَنَا مِنْ مَرْقَدِنَا }[٤٩].

الرابع: استعارة محسوس لمعقول بوجه عقلي أيضا كقوله: {مَسَّتْهُمُ الْبَأْسَاءُ وَالضَّرَّاءُ}[٥٠].

الخامس: استعارة معقول لمحسوس والجماع عقلي أيضا كقوله: {إِنَّا لَمَّا طَغَى الْمَاءُ}[٥١].

وتنقسم باعتبار اللفظ إلى:

أصلية: وهي ما كان اللفظ المستعار فيها اسم جنس كقوله: {مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ}[٥٢].

وتبعية: وهي ما كان اللفظ فيها غير اسم جنس كقوله: {فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا }[٥٣].

وتنقسم باعتبار آخر: إلى مرشحة ومجردة ومطلقة:

فالأولى: وهي أبلغها أن تقترن بما يلائم المستعار منه كقوله: {أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَى فَمَا رَبِحَتْ تِجَارَتُهُمْ}[٥٤].

والثانية: أن تقرن بما يلائم المستعار له كقوله: (فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ)[٥٥].

والثالثة: ألا تقرن بواحد منهما.

وتنقسم باعتبار آخر: إلى تحقيقية وتخييلية ومكنية وتصريحية، وقد سبق تعريفهم.[٥٦]

علاقة المجاز بالاستعارة.

ذكر علماء البلاغة أن الاستعارة: هي اللفظ المستعمل في غير ما وضع له للمشابهة، وبهذا فارقت المجاز المرسل أما الأصوليون فيطلقون الاستعارة على كل مجاز.

يقول الجلال السيوطي في الإتقان: زوج المجاز بالتشبيه فتولد بينهما الاستعارة فهي مجاز علاقته المشابهة أو يقال في تعريفها: اللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه الأصلي، والأصح عنده أنها مجاز لغوي لأنها موضوعة للمشبه به لا للمشبه ولا لأعم منهما (فأسد) في قولك رأيت أسدًا يرمي، موضوع للسبع لا للشجاع، ولا لمعنى أعم منهما، وهو أيضا ما قاله الإمام الرازي.

وقال بعضهم: والاستعارة أخص من المجاز، إذ قصد المبالغة شرط في الاستعارة دون المجاز، ولا يحسن الاستعارة إلا حيث كان التشبيه مقررا، وكلما زاد التشبيه خفاء زادت الاستعارة حسنا، وعلي هذا فكلُّ استعارةٍ مجازٌ، وليس كلُّ مجازٍ استعارة، وقيل: مجاز عقلي بمعنى أن التصرف فيها في أمر عقلي لا لغوي لأنها لا تطلق على المشبه إلا بعد ادعاء دخوله في جنس المشبه به فكان استعمالها فيما وضعت له فيكون حقيقة لغوية ليس فيها غير نقل الاسم وحده وليس نقل الاسم المجرد استعارة لأنه لا بلاغة فيه بدليل الأعلام المنقولة فلم يبق إلا أن يكون مجازًا عقليا.

وقال بعضهم: حقيقة الاستعارة أن تستعار الكلمة من شيء معروف بها إلى شيء لم يعرف بها وحكمة ذلك إظهار الخفي وإيضاح الظاهر الذي ليس بجلي أو حصول المبالغة أو المجموع مثال إظهار الخفي: {وَإِنَّهُ فِي أُمِّ الْكِتَابِ}(٥٧) فإن حقيقته: وأنه في أصل الكتاب فاستعير لفظ الأم للأصل لأن الأولاد تنشأ من الأم كما تنشأ الفروع من الأصول وحكمة ذلك تمثيل ما ليس بمرئي حتى يصير مرئيا فينتقل السامع من حد السماع إلى حد العيان وذلك أبلغ في البيان ومثال إيضاح ما

ليس بجلي ليصير جليا: {وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ}[٥٨] فإن المراد أمر الولد بالذل لوالديه رحمة فاستعير للذل أولا جانب ثم للجانب جناح وتقدير الاستعارة القريبة: واخفض لهما جانب الذل أي اخفض جانبك ذلا، وحكمة الاستعارة في هذا جعل ما ليس بمرئي مرئيا لأجل حسن البيان ولما كان المراد خفض جانب الولد للوالدين بحيث لا يبقي الولد من الذل لهما والاستكانة ممكنا احتيج في الاستعارة إلى ما هو أبلغ من الأولى فاستعير لفظ الجناح لما فيه من المعاني التي لا تحصل من خفض الجانب لأن من يميل جانبه إلى جهة السفلة أدنى ميل صدق عليه أنه خفض جانبه والمراد خفض يلصق الجانب بالأرض ولا يحصل ذلك إلا بذكر الجناح كالطائر، ومثال المبالغة: {وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا }[٥٩] وحقيقته: وفجرنا عيون الأرض، ولو عبر بذلك لم يكن فيه من المبالغة ما في الأول المشعر بأن الأرض كلها صارت عيونا.[٦٠]

المطلب الرابع: وقوع المجاز في القرآن الكريم.

لا خلاف بين العلماء علي وقوع الحقيقة في القرآن الكريم، وإنما الخلاف علي وقوع المجاز، والجمهور على الوقوع وأنكره جماعة منهم ابن القاص من الشافعية وابن خويز من المالكية وحكي عن داود الظاهري وابنه وأبي مسلم الأصبهاني، وشبهتهم أن المتكلم لا يعدل عن الحقيقة إلى المجاز إلا إذا ضاقت به الحقيقة فيستعير وهو مستحيل على الله سبحانه.[٦١]

قال ابن جزي: " واتفق أهل علم اللسان وأهل الأصول على وقوع المجاز في القرآن لأنّ القرآن نزل بلسان العرب وعادة فصحاء العرب استعمال المجاز، ولا وجه لمن منعه لأنّ الواقع منه في القرآن أكثر من أن يحصى".[٦٢]

والقرآن الكريم ملئ بالآيات التي لا يستقيم حملها علي الحقيقة ولابد من العدول فيها من الحقيقة إلي المجاز لأن القول بالحقيقة لا يصح وسأذكر بعضا من هذه النماذج التي ذكرها المفسرون.

قوله تعالي: (يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ)[٦٣]حيث ذكر المفسرون أن الآية الكريمة من قبيل المجاز لأن المراد البعض لاستحالة وضع جميع الأصابع في الأذن.

يقول الرازي : رءوس الأصابع هي التي تجعل في الآذان فهلا قيل أناملهم؟

والجواب: وإن كان هو الأصبع لكن المراد بعضه كما في قوله: {فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا}[٦٤] المراد بعضهما.[٦٥]

قال الشوكاني: إطلاق الأصبع على بعضها مجاز مشهور، والعلاقة الجزئية والكلية لأن الذي يجعل في الأذن إنما هو رأس الأصبع لا كلها. [٦٦]

وقال ابن عاشور: وإطلاق أسماء الجوارح والأعضاء إذا أريد به المجاز عن أعمالها ومصادرها جاز في إجرائه على غير المفرد إفراده وجمعه وقد اجتمعا هنا فأما الإطلاق حقيقة فلم يصح.[٦٧]

وذكر الألوسي أيضا أنه من المجاز اللغوي المشهور وعليه الجمهور.[٦٨]

وأيضا قوله تعالي: (وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا)[٦٩] فإن جمهور المفسرين[٧٠] علي أن المراد واسأل أهل القرية لأن القرية لا تُسْأل ولا تجيب ولو كان ذلك حقيقة لكانت القرية هي المسئولة، ومحال مساءلة الجدران فإن قيل: إن أهل القرية يسمون قرية إذا كانوا فيها قيل له: لو كان كذلك لجاز متى أشرنا إلى رجال في القرية أن نقول هؤلاء قرية نريد به الرجال دون البنيان وهذا ممتنع إطلاقا عند كل أحد ، ولكان جائزا أن يسمى هؤلاء الرجال بعد خروجهم من القرية فنقول إنهم قرية لأن الاسم لهم حقيقة على قول من ينفي المجاز وأن لا يمنع خروجهم منها إطلاق القول بأنهم قرية كما لا يمنع إطلاق القول فيهم بأنهم رجال حيث كانوا فدل امتناع إطلاق اسم القرية على جماعة رجال أن القرية لا تكون اسما للرجال بحال وأن قوله {واسأل القرية} اقتضى إضمار أهلها.[٧١]

يقول الإمام الشاطبي: قوله تعالي: (وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا)[٧٢]، فالمعنى بين أن المراد أهل القرية، ولا يختلف أهل العلم باللسان في ذلك، لأن القرية والعير لا يخبران بصدقهم.[٧٣]

وهناك نماذج القول فيها بالحقيقة يتنافى مع صفات الذات الإلهية مثل قوله تعالى: {الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى}(٧٤)، {كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلا وَجْهَهُ}(٧٥)، {وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ}(٧٦)، {وَلِتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي}(٧٧)، {يد الله فوق أيديهم}(٧٨)، {وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ}(٧٩)،{أَوْ يَأْتِيَ رَبك}(٨٠) ، {وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا }(٨١) فالمجيء والذهاب والإتيان بالذات محال على الله تعالى محال لأنه من صفات الحوادث المحدودة للانتقال من حيز إلى حيز والله تعالي هو خالق الزمان والمكان ؛ ولذلك استدل الخليل عليه السلام على نفي إلاهية الكواكب وصدقه الله تعالى في استدلاله وصححه بقوله: {وَتِلْكَ حُجَّتُنَا آتَيْنَاهَا إِبْرَاهِيمَ عَلَى قَوْمِهِ }(٨٢) إذا ثبت هذا تعين التأويل، فيحمل الكلام علي مقدر في النصوص تقديره إلا أن يأتيهم أمر الله وهو مجاز كثير مستعمل، وقالوا في اليد واليدين والأيدي إنها تأتي مرة بمعنى القدرة كما تقول العرب لا يد لي بكذا، ومرة بمعنى النعمة كما يقال لفلان عند فلان يد، وتكون بمعنى الملك كما يقال يد فلان على أرضه، وهذه المعاني إذا وردت عن الله تبارك وتعالى عبر عنها باليد أو الأيدي أو اليدين استعمالا لفصاحة العرب ولما في ذلك من الإيجاز، وجمهور أهل السنة منهم السلف وأهل الحديث على الإيمان بها وتفويض معناها المراد منها إلى الله تعالى ولا نفسرها مع تنزيهنا له عن حقيقتها.(٨٣)

يقول ابن عطية : "وقال جمهور الأمة: بل تفسر هذه الأمور على قوانين اللغة ومجاز الاستعارة وغير ذلك من أفانين كلام العرب فقالوا في العين والأعين إنها عبارة عن العلم والإدراك، كما يقال فلان من فلان بمرأى ومسمع، إذا كان يعنى بأموره وإن كان غائبا عنه، وقالوا في الوجه إنه عبارة عن الذات وصفاتها".(٨٤)

ويقول أبو حيان: " فالوقوف مع ظاهر اللفظ الدال على التجسيم غباوة وجهل بلسان العرب وأنحائها ومتصرفاتها في كلامها، وحجج العقول التي مرجع حمل الألفاظ المشكلة إليها.(٨٥)

وأختم بقول صاحب الجوهرة:

وكلّ نصٍّ أَوهَمَ التشبيها ... أَوِّلْهُ أو فَوِّضْ ورُمْ تنزيهَا(٨٦)

المبحث الأول: المثبتون للمجاز وأدلتهم.

أكثر أهل العلم من المفسرين، والأصوليين، وعلماء البيان على جواز دخول المجاز فى كلام الله تعالى، وكلام رسوله صلّى الله عليه وسلّم في كلا من نوعيه، المفرد، والمركب، ويحكى الخلاف في إنكاره عن أبى بكر بن داود الأصفهاني، والحجة كما ذكر صاحب الطراز أن المنع إما أن يكون في الجواز، أو في الوقوع، فأمّا الجواز العقلي فإنه ظاهر فإن الخطاب بالكلام الذى أريد به خلاف ما وضع له جائز من جهة العقل، والقدرة الإلهية لا تعجز عن مثل هذا فلهذا حكمنا به، وأمّا الوقوع فهو ظاهر في القرآن كثيرا قال الله تعالى: (وَاخْفِضْ لَهُما جَناحَ الذُّلِ)[٨٧] ، وقد جعل أبو السعود مدار الاستعارة على الخيلان فهنا تخيل للذل جناحًا خفيضًا كما جعل لبيد للشمال يدًا وللقرة زمامًا في قوله:

*وغداة ريح قد كشفت وقرة[٨٨].. إذ أصبحت بيد الشمال زمامها

فأثبت للشمال يدًا وللقرة زمامًا ووضع زمامها في يد الشمال فكذا هنا.[٨٩]

وقال تعالى: (فَوَجَدا فِيها جِداراً يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَّ فَأَقامَهُ)،[٩٠]

وقد بين الواحدي أن الإرادة فِي صفة الجدار مجاز، ومعناه: قرب أن ينقض، وذلك على التشبيه بحال من يريد أن يفعل.[٩١]

يقول بن عاشور: " كان للتشبيه والاستعارة عند القوم المكان القصي والقدر العلي في باب البلاغة، وبه فاق امرؤ القيس ونبهت سمعته، وقد جاء في القرآن من التشبيه والاستعارة ما أعجز العرب كقوله: (وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْباً)".[٩٢]

ومن المركب قوله تعالى: (حَتَّى إِذا أَخَذَتِ الْأَرْضُ زُخْرُفَها وَازَّيَّنَتْ)[٩٣] جعلت الأرض آخذة زخرفها على التمثيل بالعروس، إذا أخذت الثياب الفاخرة من كل لون، فاكتستها وتزينت بغيرها من ألوان الزين.[٩٤]

وقوله تعالى: (فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ)،[٩٥] وحقيقة الذوق إنما هي في حاسة اللسان، وهي في هذا كله مستعارة فيما بوشر بالنفس، والوبال سوء العاقبة.[٩٦]

يقول الزركشي في البرهان: وأما المجاز فاختلف في وقوعه في القرآن والجمهور على الوقوع وأنكره جماعة منهم ابن القاص من الشافعية، وحكي عن داود الظاهري، وابنه وأبي مسلم الأصبهاني، وشبهتهم أن المتكلم لا يعدل عن الحقيقة إلى المجاز إلا إذا ضاقت به الحقيقة فيستعير وهو مستحيل على الله سبحانه وهذا باطل، ولو وجب خلو القرآن من المجاز لوجب خلوه من التوكيد والحذف وتثنية القصص وغيره ولو سقط المجاز من القرآن سقط شطر الحسن.[٩٧]

وهذه العبارة السابقة، وإن كان ظاهرها غير مراد فإن فيها إشارة لوظيفة المجاز في البيان الرفيع، وأثره في الوفاء بحق المعنى وقوة تأثيره في النفوس حين يقتضيه المقام، والقرآن أكثره حقائق لغوية لا مجازات، وهذا أمر بديه لا ينازع فيه.[٩٨]

قال ابن قتيبة: " ولو كان المجاز كذبًا، وكل فعل ينسب إلى غير الحيوان باطلًا، كان أكثر كلامنا فاسدًا؛ لأنا نقول: نبت البقل، وطالت الشجرة، وأينعت التمرة، وأقام الجبل، ورخص السعر".

وقال عبد القاهر الجرجاني: "ومن قدح في المجاز، وهم أن يصفه بغير الصدق فقد خبط خبطاً عظيماً، وتهدَّف لما لا يخفى ... كيف وبطالب الدين حاجة ماسة إليه من جهات يطول عدُّها، وللشيطان من جانب الجهل به مداخل خفيه، يأتيهم منها فيسرق منهم دينهم وهم لا يشعرون؟ ويلقيهم في الضلالة من حيث يظنون أنهم مهتدون".[٩٩]

ويقول صاحب الإنصاف: " قد ذهب قوم الى إبطال المجاز، وذهب آخرون الى إثباته وإنما كلامنا فيه على مذهب من أثبته لأنه الصحيح الذي لا يجوز غيره لقوله

تعالى: {وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ }[١٠٠]، وقوله تعالى: {بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ } ".[١٠١]

وعلماء البلاغة يرجعون العدول عن الحقيقة إلى المجاز لأمر يرجع إلى اللفظ وحده، وإلى المعنى وحده، وإليها جميعا، فهذه مقاصد ثلاثة:

المقصد الأول ما يرجع إلى اللفظ على الخصوص

وذلك من أوجه؛ أما أولا: فلما يرجع إلى جوهر اللفظ بأن يكون اللفظ الدالّ على المجاز أخفّ من الحقيقة على اللسان، إما لخفّة مفرداته أو لحسن تعديل تركيبه، أو لخفّة وزنه، أو لسلاسته، أو لغير ذلك فيعدل إلى المجاز لما ذكرناه.

وأما ثانيا: فلأن اللفظة المجازيّة ربما كانت صالحة للقافية إذا كان الكلام شعرا منظوما، أو لأجل التشاكل فى السجع إذا كان الكلام منثورا، والحقيقة غير صالحة فى ذلك، أو لأجل أن الكلمة المجازيّة مألوفة الاستعمال، والحقيقة غريبة وحشيّة، فتكون المجازية أخفّ لما يحصل من الأنس المألوف ما ليس يحصل فى غيره.

وأمّا ثالثا: فربّما كانت اللفظة المجازية جارية على الأقيسة الصحيحة في تصريفها في بيانها، والحقيقة منحرفة عن ذلك فلهذا عدل إلى استعمال اللفظة المجازية من أجل ذلك.

المقصد الثانى: ما يرجع إلى المعنى على الخصوص

وذلك من أوجه، أمّا أولا: فلأجل التعظيم كما يقال: سلام على الحضرة العالية والمجلس الكريم، فيعدل عن اللقب الصريح إلى المجاز تعظيما لحال المخاطب، وتشريفا لذكر اسمه عن أن يخاطب بلقبه فيقال: سلام على فلان.

وأمّا ثانيا: فلأجل التحقير كما يعبر عن قضاء الوطر من النساء بالوطء وعن الاستطابة بالغائط ويترك لفظ الحقيقة استحقارا له، وتنزّها عن التلفظ به لما فيه من البشاعة والغلظ وقد نزّه تعالى كتابه الكريم وخطابه الشريف عن مثل هذه الأمور، وعدل إلى المجازات الرشيقة لما ذكرناه فقال: { أَوْ لامَسْتُمُ النِّساءَ }[١٠٢] كناية عن

الوطء وقال تعالى: { كانا يَأْكُلانِ الطَّعامَ }[١٠٣] كنى به عن قضاء الحاجة لما فى لفظ الحقيقة من الرّكّة والسماجة.

وأما ثالثا: فلأجل تقوية حال المذكور فإذا قلت رأيت أسدا كان أقوى من قولك رأيت رجلا يشبه الأسد فلا جرم عدل إلى المجاز لمكان هذه القوة.

وأمّا رابعا: فلما يحصل فى المجاز من التوكيد بخلاف الحقيقة، فأنت إذا قلت: رأيت أسدا فى سلاحه، وبحرا فى برديه، كان أكثر تأكيدا ووقعا فى النفوس من قولك: رأيت رجلا كريما أو شجاعا لما يحصل فى ذلك من المكانة والمبالغة بذكر المجاز دون الحقيقة.

المقصد الثالث ما يرجع إلى اللفظ والمعنى جميعا.

لما يحصل فى المجاز من تلطيف الكلام وحسن الرشاقة فيه، وتقرير ذلك هو أن النفس إذا وقفت على كلام غير تامّ بالمقصود منه تشوقت إلى كماله فلو وقفت على تمام المقصود منه لم يبق لها هناك تشوّق أصلا، لأن تحصيل الحاصل محال، وإن لم تقف على شيء منه فلا شوق لها هناك، فأما إذا عرفته من بعض الوجوه دون بعض فإن القدر المعلوم يحصل شوقا إلى ما ليس بمعلوم، فإذا عرفت هذا فنقول: إذا عبّر عن المعنى باللفظ الدال على الحقيقة حصل كمال العلم به من جميع وجوهه، وإذا عبّر عنه بمجازه لم تعرف على جهة الكمال فيحصل مع المجاز تشوّق إلى تحصيل الكمال، فلا جرم كانت العبارة بالمجازات أقرب إلى تحسين الكلام وتلطيفه.[١٠٤]

فلهذا كان وقوع المجاز والعدول عن الحقيقة .

كذلك ذكر ابن جني: أنه يعدل إليه عن الحقيقة لمعانٍ ثلاثة، وهي: الاتساع والتوكيد والتشبيه؛ فإن عدم هذه الأوصاف كانت الحقيقة البتة.

فمن ذلك قول النبي -صلى الله عليه وسلم- في الفرس: "هو بحر" [١٠٥]، فالمعاني الثلاثة موجودة فيه. أما الاتساع فلأنه زاد في أسماء الفرس التي هي: فرس وطرف وجواد، ونحوها البحر، حتى إنه إن احتيج إليه في شعر أو سجع أو اتساع

استعمل استعمال بقية تلك الأسماء، لكن لا يفضي إلى ذلك إلا بقرينة تسقط الشبهة، وذلك كأن يقول الشاعر:

علوت مطا جوادك يوم يوم ... وقد ثمد الجياد فكان بحرًا [١٠٦]

وكأن يقول الساجع: فرسك هذا إذا سما بغرته كان فجرًا، وإذا جرى إلى غايته كان بحرًا، ونحو ذلك، ولو عَرِى الكلام من دليل يوضّح الحال لم يقع عليه بحر؛ لما فيه من التعجرف في المقال من غير إيضاح ولا بيان. ألا ترى أن لو قال رأيت بحرًا، وهو يريد الفرس لم يعلم بذلك غرضه، فلم يجز قوله؛ لأنه إلباس وإلغاز على الناس وأما التشبيه فلأن جريه يجري في الكثرة مجرى مائه.

أما التوكيد فلأنه شبه العرض بالجوهر، وهو أثبت في النفوس منه، والشبه في العرض منتفية عنه؛ ألا ترى أن من الناس من دفع الأعراض وليس أحد دفع الجواهر.[١٠٧]

يقول ابن قتيبة: " للعرب مجازات في الكلام، ومعناها: طرق القول ومآخذه. ففيها الاستعارة، والتمثيل، والقلب، والتقديم، والتأخير، والحذف، والتكرار، والإخفاء، والإظهار، والتعريض، والإفصاح، والكناية، والإيضاح، وغيرها ستراها في أبواب المجاز".[١٠٨]

وأختم هذا المبحث بكلام صاحب جواهر البلاغة حيث يقول: المجاز: من أحسن الوسائل البيانية التي تهدى إليها الطبيعة: لإيضاح المعنى، إذ به يخرج المعنى متصفًا بصفة حسية، تكاد تعرضه على عيان السامع – لهذا شغفت العرب باستعمال (المجاز) لميلها إلى الاتساع في الكلام.[١٠٩]

المبحث الثاني: المنكرون للمجاز وأدلتهم.

أنكر ابن تيمية المجاز ، وإن كان هناك من أنكره قبله إلا أنهم لم يتحمسوا للإنكار حماسته، و لم يثوروا كثورته، وسبب إنكاره دخول المجاز في مباحث العقيدة والتوحيد، وتعلقه بصفات الباري – عز وجل – وإن فريقًا من علماء الكلام أوسعوا دائرة التأويل في النصوص المقدسة من غير ضرورة، وادَّعَوا أن لألفاظ القرآن الحكيم ظاهرًا وباطنًا يخالف كل منهما الآخر، وتعسفوا في التأويل – كما قال الإمام عبد القاهر الجرجاني – وذكر صورًا كثيرة لفوضاهم في التأويل، وعبثهم في استنباط المعاني، مما لا يؤيده نقل ولا يسلم به عقل ولا يقر به ذوق، فيري ابن تيمية " أن الحقيقة والمجاز من عوارض الألفاظ وأن هذا التقسيم هو اصطلاح حادث بعد انقضاء القرون الثلاثة لم يتكلم به أحد من الصحابة ولا التابعين، ولا أحد من الأئمة المشهورين في العلم كمالك، والثوري، والأوزاعي، وأبي حنيفة ، والشافعي، بل و لم يتكلم به أئمة اللغة والنحو كالخليل، وسيبويه، وأبي عمرو بن العلاء، ونحوهم، وأول من تكلم بلفظ المجاز أبو عبيدة معمر بن المثنى في كتابه، ولكن لم يعن بالمجاز ما هو قسيم الحقيقة، وإنما عنى بمجاز الآية ما يعبر به عن الآية، ولهذا قال من قال من الأصوليين – كأبي الحسين البصري وأمثاله – إنما تعرف الحقيقة من المجاز بطرق منها: نص أهل اللغة على ذلك بأن يقولوا: هذا حقيقة وهذا مجاز ، فقد تكلم بلا علم ، فإنه ظن أن أهل اللغة قالوا: هذا و لم يقل ذلك أحد من أهل اللغة ولا من سلف الأمة وعلمائها، وإنما هذا اصطلاح حادث والغالب أنه كان من جهة المعتزلة، ونحوهم من المتكلمين فإنه لم يوجد هذا في كلام أحد من أهل الفقه، والأصول، والتفسير، والحديث، ونحوهم من السلف، وهذا الشافعي هو أول من جرد الكلام في أصول الفقه لم يقسم هذا التقسيم ولا تكلم بلفظ الحقيقة والمجاز"، كما كتب ابن تيمية فصلًا إضافيًا في قسم أصول الفقه ردد فيه ما قاله في كتابه "الإيمان" ،كما أنكره أيضا تلميذه ابن القيم بشدة في كتابه "الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة"

وحشد أكثر من خمسين وجهاً لإنكاره، ، وفي نهاية النصف الأول من القرن الثامن الهجري بعد عَصْرَيي ابن تيمية وابن القيم توقف الجدل حول إنكار المجاز، وظل السكوت عن إنكار المجاز طوال خمسة قرون ونصف القرن من وفاة ابن القيم إلى أن وضع الشيخ الشنقيطي رسالة في منع المجاز في القرآن في غضون القرن الثالث عشر الهجري، أطلق عليها: منع جواز المجاز في المنزل للتعبد والإعجاز كما أنكره أيضا الرافضة وأهل الظاهر منهم داود الأصفهاني وأبو بكر الأصبهاني وأتباعهما وحجتهم أن المجاز كذب بدليل أنه يصدق نافيه وإذا كان صدقا كان إثباته كذبا ضرورة وإذا كان كذبا يمتنع ذلك في كلام الله تعالى وبما ذكرنا أن المجاز هو استعارة الكلمة لغير ما وضعت وهذا لا يكون إلا من ذي الحاجة وأنه تعالى منزه عن الحاجة وبأن المجاز لو كان واقعا في القرآن لصح وصفه تعالى بكونه متجوزا لصدور التكلم بالمجاز والأمر بخلافه وكل ذلك فاسد؛ لأن المجاز موجود في القرآن بحيث لا وجه إلى إنكاره ونظائره أكثر من أن تحصى وقولهم المجاز كذب فيمتنع وقوعه في كلامه تعالى وهم منهم؛ لأن كذبه إنما يلزم لو كان النفي والإثبات للحقيقة كقولنا هو أسد بالحقيقة ليس بأسد بالحقيقة لتناقضهما.(١١٠)

يقول ابن تيمية في كتابه الإيمان " إن تقسيم الألفاظ إلى حقيقة ومجاز، إنما اشتهر في المائة الرابعة وظهرت أوائله في المائة الثالثة وما علمته موجودا في المائة الثانية اللهم إلا أن يكون في أواخرها.(١١١)

وحكي عن أبي بكر محمد بن داود بن علي الأصبهاني ، أنه قال: ليس في القرآن مجاز واحتج بأن العدول عن الحقيقة إلى المجاز ، إنما يكون للضرورة ، والله تعالى لا يوصف بالحاجة والضرورة ، فلا ينبغي أن يكون في كلامه مجاز(١١٢).

ومن أدلة ابن تيمية رده علي المثال المشهور في اثبات المجاز بقوله: ومن الأمثلة المشهورة لمن يثبت المجاز في القرآن: {وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ}(١١٣)، قالوا المراد به أهلها فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه فقيل لهم لفظ القرية والمدينة والنهر

والميزاب وأمثال هذه الأمور التي فيها الحال والمحال كلاهما داخل في الاسم ثم قد يعود الحكم على الحال، وهو السكان وتارة على المحل وهو المكان وكذلك في النهر يقال حفرت النهر وهو المحل وجرى النهر وهو الماء ووضعت الميزاب وهو المحل وجرى الميزاب وهو الماء وكذلك القرية، قال تعالى: {وَضَرَبَ اللهُ مَثَلاً قَرْيَةً كَانَتْ آمِنَةً مُّطْمَئِنَّةً}(١١٤) ، وقوله: {أَفَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَى أَن يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا بَيَاتاً وَهُمْ نَآئِمُونَ}(١١٥) فجعل القرى هم السكان، وقال تعالى: {أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا}(١١٦)، فهذا المكان لا السكان لكن لابد أن يلحظ أنه كان مسكونا فلا يسمى قرية إلا إذا كان قد عمر للسكنى مأخوذ من القرى وهو الجمع ومنه قولهم: قريت الماء في الحوض إذا جمعته فيه.(١١٧)

وخلاصة القول أن الذي دفع ابن تيمية إلى بحث المجاز وإنكار وجوده في القرآن وفي اللغة، أمران:

أحدهما: القول بالمجاز في أسماء الله وصفاته، وما سببه ذلك من الإلحاد فيها كما سبق.

والثاني: قول المرجئة أن القول بأن الأعمال من الإيمان مجاز.

وأيضا أن التقسيم إلى حقيقة ومجاز لا حقيقة له، إذ ليس لمن فرق بينهما فرق معقول يمكن التمييز به بين نوعين، والتعريفات التي ذكروها لكل منهما غير دقيقة.(١١٨)

وأيضا من أدلة ابن تيمية التي ناقش بها الأشاعرة قوله: " إذا وصف الله نفسه بصفة، أو وصفه بها رسوله، أو وصفه بها المؤمنون – الذين اتفق المسلمون على هدايتهم ودرايتهم – فصرفها عن ظاهرها اللائق بجلال الله سبحانه، وحقيقتها المفهومة منها، إلى باطن يخالف الظاهر، ومجاز ينافي الحقيقة، لا بد فيه من أربعة أشياء:

أحدها: أن ذلك اللفظ مستعمل بالمعنى المجازي؛ لأن الكتاب والسنة وكلام السلف جاء باللسان العربي، ولا يجوز أن يراد بشيء منه خلاف لسان العرب، أو خلاف الألسنة كلها، فلا يكون ذلك المعنى المجازي مما يراد به اللفظ، وإلا فيمكن كل مبطل أن يفسر أي لفظ بأي معنى سنح له، وإن لم يكن له أصل في اللغة.

الثاني: أن يكون معه دليل يوجب صرف اللفظ عن حقيقته إلى مجازه، وإلا فإذا كان يستعمل في معنى بطريق الحقيقة، وفي معنى بطريق المجاز، لم يجز حمله على المجازي بغير دليل يوجب الصرف بإجماع العقلاء، ثم إن ادَّعى وجوب صرفه عن الحقيقة فلا بد له من دليل قاطع عقلي أو سمعي يوجب الصرف، وإن ادَّعى ظهور صرفه عن الحقيقة فلا بد من دليل مرجح للحمل على المجاز.

الثالث: أنه لا بد من أن يسلم ذلك الدليل – الصارف – عن معارض، وإلا فإذا قام دليل قرآني أو إيماني يبين أن الحقيقة مرادة امتنع تركها، ثم إن كان هذا الدليل نصا قاطعا لم يلتفت إلى نقيضه، وإن كان ظاهرا فلا بد من الترجيح.

الرابع: أن الرسول – صلى الله عليه وسلم – إذا تكلم بكلام، وأراد به خلاف ظاهره وضد حقيقته فلا بد أن يبين للأمة أنه لم يرد حقيقته، وأنه أراد مجازه سواء عينه، أو لم يعينه، لا سيما في الخطاب العلمي الذي أريد منهم فيه الاعتقاد والعلم، دون عمل الجوارح؛ فإنه سبحانه وتعالى جعل القرآن نورا وهدى وبيانا للناس، وأرسل الرسل ليبين للناس ما نزل إليهم، وليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه، ولئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل.

ثم هذا الرسول الأمي العربي بعث بأفصح اللغات وأبين الألسنة والعبارات، ثم الأمة الذين أخذوا عنه كانوا أعمق الناس علما، وأنصحهم للأمة، وأبينهم للسنة، فلا يجوز أن يتكلم هو وهؤلاء بكلام يريدون به خلاف ظاهرة إلا وقد نصب دليلا يمنع من حمله على ظاهره ... "[١١٩]

أما أدلة المنع عند الشيخ الشنقيطي فقد ذكرها في قوله: وأوضح دليل على منعه في القرآن إجماع القائلين بالمجاز على أن كل مجاز يجوز نفيه، ويكون نافيه صادقًا في نفس الأمر، فتقول لمن قال: رأيت أسدًا يرمي، ليس هو بأسد، وإنما هو رجل شجاع، فيلزم على القول بأن في القرآن مجازًا أن في القرآن ما يجوز نفيه، ولا شك أنه لا يجوز نفي شيء من القرآن، وهذا اللزوم اليقيني الواقع بين القول بالمجاز في القرآن وبين جواز نفي بعض القرآن قد شوهدت في الخارج صحته، وأنه كان ذريعة إلى نفي كثير من صفات الكمال والجلال الثابتة لله في القرآن العظيم، وعن طريق القول بالمجاز توصل المعطلون لنفي ذلك فقالوا: "لا يد، ولا استواء، ولا نزول"، ونحو ذلك في كثير من آيات الصفات؛ لأن هذه الصفات لم ترد حقائقها؛ بل هي عندهم مجازات، فاليد مستعملة عندهم في النعمة أو القدرة، والاستواء في الاستيلاء، والنزول نزول أمره، ونحو ذلك، فنفوا هذه الصفات الثابتة بالوحي عن طريق القول بالمجاز.(١٢٠)

أيضا أن القرآن كله حقائق، وكيف يمكن أن يكون شيء منه غير حقيقة، وكل كلمة منه بغاية الكمال جديرة حقيقة؟ !

{إِنَّهُ لَقَوْلٌ فَصْلٌ وَمَا هُوَ بِالْهَزْلِ}(١٢١) ، أخباره كلها صدق، وأحكامه كلها عدل.(١٢٢)

يقول الشيخ الشنقيطي في كتابه: "والذي ندين الله به ويلزم قبوله كل منصف محقق: أنه لا يجوز إطلاق المجاز في القرآن مطلقًا على كلا القولين أما على القول بأنه لا مجاز في اللغة أصلًا -وهو الحق- فعدم المجاز في القرآن واضح، وأمَّا على القول بوقوع المجاز في اللغة العربية فلا يجوز القول به في القرآن.(١٢٣)

□المبحث الثالث: الرد علي منكري المجاز.

رأيت في بحثي المتواضع هذا أن أرد علي من أنكر المجاز بعدة نقاط:

أولاً: لقد نزل القرآن الكريم بلغة العرب، والعرب كثيرًا ما تستعمل المجاز، وتعده من مفاخر كلامها؛ فإنه دليل الفصاحة، ورأس البلاغة، وبه بانت لغتها عن سائر اللغات.

يقول صاحب قواطع الأدلة: " أما دليلنا أن القرآن أنزل بلسان العرب، إنزال الله تعالى القرآن بلسان العرب يقتضى حسن خطابه إيانا فيه بلغتها ما لم يكن فيه تنفير والتنفير يكون بالكلام السخيف الذى ينسب قائله إلى المجون والغى وليس هذا سبيل المجاز لأن أكثر الفصاحة إنما يظهر بالمجاز والاستعارة ثم الدليل على أن في القرآن مجازا، كقوله تعالى: {جِدَاراً يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَّ}(١٢٤)، وقوله تعالى: {فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ}(١٢٥) ، وقوله تعالى: {وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ }(١٢٦)، وقوله تعالى: {إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ}(١٢٧) ، وقوله تعالى: {يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ}(١٢٨) أي شدة، وقال تعالى في حل النساء: {هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَهُنَّ}(١٢٩) فليس يخلو إما أن يقول هذه الألفاظ وضعت في الأصل للمعاني التي أراد الله سبحانه وتعالى، وإما أن يقول: هذا الكلام كان مجازا في اللغة بهذه المعاني ثم نقل إليها بالشرع فصار من الحقائق الشرعية، وهذا باطل لأنه لو كان كذلك لسبق إلى أفهام أهل الشرع معانيها التي أرادها الله عز وجل كما يسبق إلى أفهامهم الصلاة الشرعية ومعلوم أنه لا يسبق إلى الأفهام في قوله: {جِدَاراً يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَّ} الإرادة التي توجد للإنسان وقوله: {فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ} الصدع الذى هو الشق، وكذلك في قوله: {وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ} الجناح الذى يكون للطائر فثبت بطلان ما ادَّعوه وعرف قطعا وجود المجاز في القرآن.

وأما قولهم أنه لو جاز ذلك لجاز أن يسمى الرب عز وجل متجوزا أو مستعيرا،

فيجاب أنه لا يجوز أن يسمى الرب تعالى أو يوصف بوصف إلا الذى ورد به القرآن والسنة، ولأنه لما يقال في العادة فلان متجوز في أفعاله وأقواله إذا كان يسمى بالقبح منها.(١٣٠)

ثانيا: هناك كثير من الآيات القرآنية لا يصح أن تحمل علي الحقيقة.

يقول الشيخ عبد القاهر: «ومن عادة قوم ممن يتعاطى التفسير بغير علم، أن يتوهموا ألباب الألفاظ الموضوعة على المجاز والتمثيل أنها على ظواهرها (أي على الحقيقة) ، فيفسدوا المعنى بذلك ويبطلوا الغرض ويمنعوا أنفسهم والسامع منهم العلم بموضع البلاغة وبمكان الشرف، وناهيك بهم إذا أخذوا في ذكر الوجوه وجعلوا يكثرون في غير طائل، هنا لك ترى ما شئت من باب جهل قد فتحوه، وزند ضلالة قد قدحوا به».(١٣١)

ثالثا: لم يثبت عن الصحابة ولا التابعين ولا تابعيهم إنكار المجاز فهو أمر ثابت استحدث منعه مؤخرا.

ففي مقدمة كتاب مجاز القرآن لأبي عبيدة / أن أبا عبيدة يرى أن القرآن نص عربي، وأن الذين سمعوه من الرسول ومن الصحابة لم يحتاجوا في فهمه إلى السؤال عن معانيه لأنهم كانوا في غنى عن السؤال ما دام القرآن جاريا على سنن العرب في أحاديثهم ومحاوراتهم، ومادام يحمل كل خصائص الكلام العربي من زيادة وحذف وإضمار واختصار وتقديم وتأخير.(١٣٢)

رابعا: لم يختلف أئمة التفسير المشهورين في القول بالمجاز في الآيات التي لا يصح حملها علي الحقيقة.

خامسا : قد يكون المجاز في بعض المواضع أبلغ وأحسن من استعمال الحقيقة.

سادسا: لو وجب خلو القرآن من المجاز لوجب خلوه من التوكيد والحذف وتثنية القصص وغيره.

يقول صاحب قواطع الأدلة: " فأما قولهم أن العدول إلى المجاز عجز إنما يقتضى العجز عن الحقيقة أو لم يحسن العدول إلى المجاز مع التمكن من الحقيقة ومعلوم أن العدول إلى المجاز يحسن لما فيه من زيادة اللفظ والمبالغة فى التشبيه والتوسع في الكلام والاختصار والحذف على ما هو عادة العرب فدل أن ذلك ليس بعجز.(١٣٣)

سابعاً: أن القرآن الكريم نزل بلسان العرب واشتمل على أقسام كلامهم فيما عدا المجاز عند المانعين فلابد أن يشتمل أيضا على المجاز ليكون كلام الله تعالى جامعا لأقسام الكلام فيكون أبلغ في الإعجاز مع التحدي.(١٣٤)

يقول ابن الأثير مبطلا كلام من أنكر الحقيقة أو المجاز: وقد ذهب قوم إلى أن الكلام كلَّه حقيقة لا مجاز فيه، وذهب آخرون إلى أنه كله مجاز لا حقيقة فيه، وكلا هذين المذهبين فاسد عندي، وأنا بصدد أن أبين أن في اللغة حقيقة ومجازًا، و"الحقيقة اللغوية"، هي حقيقة الألفاظ في دلالتها على المعاني، وليست بالحقيقة التي هي ذات الشيء، أي: نفسه وعينه، فالحقيقة اللفظية إذًا هي دلالة اللفظ على المعنى الموضوع له في أصل اللغة، والمجاز هو نقل المعنى عن اللفظ الموضوع له إلى لفظ آخر غيره.

وتقرير ذلك بأن أقول: المخلوقات كلها تفتقر إلى أسماء يستدلّ بها عليها، ليعرف كل منها باسمه، من أجل التفاهم بين الناس، وهذا يقع ضرورة لا بُدَّ منها، فالاسم الموضوع بإزاء المسمَّى هو حقيقة له، فإذا نقل إلى غيره صار مجازًا، ومثال ذلك: أنَّا إذا قلنا: "شمس" أردنا به الكوكب العظيم الكثير الضوء، وهذا الاسم له حقيقة؛ لأنه وضع بإزائه، وذلك إذا قلنا: "بحر" أردنا به هذا الماء العظيم المجتمع الذي طعمه ملح، وهذا الاسم له حقيقة؛ لأنه وضع بإزائه.

فإذا نقلنا "الشمس" إلى "الوجه المليح" استعارةً، كان ذلك له مجازًا لا حقيقة، وكذلك إذا نقلنا "البحر" إلى "الرجل الجواد" استعارةً، كان ذلك له مجازًا لا حقيقة.

فإن قيل: إن "الوجه المليح" يقال له: "شمس"، وهو حقيقة فيه، وكذلك البحر يقال للرجل الجواد، وهو حقيقة فيه. فالجواب عن ذلك من وجهين: أحدهما نظري، والآخر: وضعي.

أما النظري: فهو أن الألفاظ إنما جعلت أدلة على إفهام المعاني، ولو كان ما ذهبت إليه صحيحًا لكان "البحر" يطلق على هذا الماء العظيم الملح، وعلى الرجل الجواد، بالاشتراك، وكذلك الشمس أيضًا، فإنها كانت تطلق على هذا الكوكب العظيم الكثير الضوء، وعلى الوجه المليح، بالاشتراك، وحينئذ فإذا ورد أحد هذين اللفظين مطلقًا بغير قرينة تخصصه، فلا يفهم المراد به ما هو من أحد المعنيين المشتركين المندرجين تحته، ونحن نرى الأمر بخلاف ذلك، فإنَّا إذا قلنا: "شمس" أو "بحر"، وأطلقنا القول، لا يفهم من ذلك وجه مليح ولا رجل جواد، وإنما يفهم منه ذلك الكوكب المعلوم وذلك الماء المعلوم لا غير، فبطل إذًا ما ذهبت إليه بما بيناه وأوضحناه.(١٣٥)

أما عبارة الشيخ الشنقيطي التي سبق ذكرها في المبحث السابق فقد رد عليها الدكتور عبد العظيم المطعني بقوله: " قف أمام عبارتين أوردهما ضمن هذا النص: إحداهما قوله "ويلزم قبوله كل منصف محقق ... ".

وثانيتهما قوله: مذهب منع المجاز في اللغة بأنه – الحق، ولنا عليهما تعقيب واحد: إن هاتين العبارتين، أو الُحكمين، لم يقدم الشيخ الشنقيطي ولا أحد قبله من مانعي المجاز دليلًا واحدًا صحيحًا يلزم منه "الإلزام" والقبول، أو يجعله حقيقًا بأنه "الحق" فهما دعويان لم يؤيدهما دليل، ولو أن الشيخ الشنقيطي تتبع كل ما قاله ابن تيمية والإمام ابن القيم لما سولت له نفسه أن يقطع بالحقية والإلزام، ويبدو أنه لم يقرأ لابن تيمية سوى ما كتبه في "الإيمان" و لم يقرأ لابن القيم غير ما كتبه في "الصواعق" فجزم بما جزم، ولو كان تجاوز هذين المصدرين لكان له موقف أخر".(١٣٦)

أما قول بعض أهل الظاهر بأن القرآن ليس فيه مجاز وحجتهم بأن استعمال المجاز لموضع الضرورة وتعالى الله بأن يوصف بالاضطرار فقد رد عليهم صاحب التبصرة (أبو إسحاق الشيرازي) بقوله: " إنا لا نسلم أن استعمال المجاز لموضع الضرورة بل ذلك عادة العرب في الكلام وهو عندهم مستحسن ولهذا تراهم يستعملون ذلك في كلامهم مع القدرة على الحقيقة والقرآن نزل بلغتهم فجرى الأمر فيه على عادتهم.(١٣٧)

وأيضا عبارة محمد بن داود الأصبهاني في قوله :" ليس في القرآن مجاز وحجته بأن العدول عن الحقيقة إلى المجاز ، إنما يكون للضرورة ، والله تعالى لا يوصف بالحاجة والضرورة ، فلا ينبغي أن يكون في كلامه مجاز" فقد رد عليه الخطيب البغدادي بقوله: وهذا غلط لأن المجاز لغة العرب وعادتها ، فإنها تسمي الشيء باسم الشيء إذا كان مجاورا له ، أو كان منه بسبب ، وتحذف جزءا من الكلام طلبا للاختصار ، إذا كان فيما أبقي دليل على ما ألقي ، وتحذف المضاف وتقيم المضاف إليه مقامه وتعربه بإعرابه ، وغير ذلك من أنواع المجاز، وإنما نزل القرآن بألفاظها ومذاهبها ولغاتها ، وقد قال الله تعالى: {جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَّ }(١٣٨) ، ونحن نعلم ضرورة أن الجدار لا إرادة له.(١٣٩)

وأيضا من أفضل الردود علي منكري المجاز ما ذكره ابن الفراء بقوله: " واحتج المخالف أن المجاز كذب؛ لأنه يتناول الشيء على خلاف الوضع، والجواب: أن هذا خرق الإجماع؛ لأنهم استحسنوا التكلم بالمجاز مع استقباحهم الكذب، وعلى أن الكذب يتناول الشيء على غير سبيل المطابقة، والمجاز فيه تطابق الخبر من طريق العرف، وإن كان لا يطابق اللغة.

واحتج: بأنه لو تكلم بالمجاز؛ لكان به حاجة إليه.

والجواب: أن هذا يوجب أن لا يتكلم بالحقيقة؛ لأنه يقتضي الحاجة أيضًا؛ فإن قيل: إنما يتكلم بالحقيقة لحاجة عبيده، لا لحاجة نفسه، قيل: وكذلك المجاز.

واحتج: بأن العدول عن الحقيقة إلى المجاز للضرورة؛ فلا يجوز وصف الله تعالى بالحاجة والضرورة إليه.

والجواب: أنه يستعمل في غير ضرورة؛ بل ذلك يستحسن في لغتهم، كما تستحسن الحقيقة، كما أن الإطالة قد تستحسن في موضع من كتاب الله تعالى، و لم يدل ذلك على أنه إنما يحتاج إليها من لا يقدر على الإيجاز.(١٤٠)

وقد بين الدكتور محمد سعيد البوطي أنه لا خلاف بين العلماء في أن الله تعالى لا يشبهه شيء من المخلوقات وصفاتهم وأحوالهم، وأن الخلاف بين السلف والخلف في آيات الصفات هل تفسر علي حقيقتها أو تأول إلي المجاز فالسلف الأول من العلماء والمفسرين آثروا إبقاء اللفظ على الحقيقة مع الإيمان بأن الله تعالى لا مثيل له، وبأنه منزّه عن صفات النقص، ووكلوا تحليل الأمر في ذلك وشرحه إلى الله عزّ وجلّ، والخلف علي تأويلها على المجاز لتتفق لغويا مع تنزيه الله تعالى عن الكيف والنقص.

ولقد عاب ابن تيمية رحمه الله كثيرا على طريقة الخلف هذه، وعدّها جانحة جنوحا حقيقيا عن مذهب السلف، وأنكر على سائر علماء الخلف (وهم الذين جاءوا بعد القرن الثالث) استعمال هذه الألفاظ القرآنية في غير حقيقتها، لا سيما المتعلقة بذات الله تعالى وصفاته.

ولكنّا نجزم بأن الخطب في ذلك يسير، والخلاف أهون من أن يكون جنوحا لهؤلاء الأعلام، عن مبادئ العقيدة الإسلامية وأصول التفسير.

والعجيب أن ابن تيمية بعد كل هذا القول السابق يتأول (الوجه) في قوله تعالى: (كُلُّ شَيْءٍ هالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ) بالجهة، ويقول: إن معنى الآية كل شيء هالك إلا ما أريد به جهة الله تعالى! ... فلماذا أخرج الكلمة من حقيقتها إلى المجاز؟ ولماذا يحرّم على علماء الخلف ما يراه مباحا له؟ وليته إذ تأول على خلاف مبدئه ومذهبه،

فسّرها بالذات كما فعل جمهور المفسرين بل أصرّ على أن يتأولها بالجهة والمكان.(١٤١)

وختاما أذكر عبارة الدكتور عبد العظيم المطعني: "إن إنكار المجاز في اللغة بوجه عام، وفي القرآن الحكيم بوجه خاص، إنما هو مجرد دعوى بنيت على شبهات واهية، كتب لها الذيوع والانتشار والشهرة ولكن لم يكتب لها النجاح". (١٤٢)

أي أن هذا الادعاء باطل بطريقي النقد والمعارضة

الخاتمة

وفي ختام هذا البحث المتواضع أقول: هذا ما أمكنني الله من تسطيره فما وجد فيه من نقص وتقصير فمني ومن الشيطان وما كان فيه من خير وإحسان فمن الله المنان فله الحمد والمنه والله أسألُ أن يوفقني للصواب ، وأن يخلص نيتي فيه له سبحانه، وينفع به الإسلام والمسلمين، فهو ولي ذلك والقادر عليه ، والله من وراء القصد وهو الهادي إلى الصراط المستقيم، وصل اللهم علي سيدنا محمد وعلي آله وصحبه وسلم.

أهم نتائج البحث:

١- الخلاف في المجاز فيه ثلاثة أقوال:

الأول: وجوده في اللغة والقرآن، وهو قول الاكثرين.

الثاني: وجوده في اللغة دون القرآن.

الثالث: عدم وجوده في اللغة والقرآن.

٢- أن السبب الرئيس الذي دفع ابن تيمية إلى بحث المجاز، وإنكار وجوده في القرآن هو ما زعمه من أن القول بالمجاز في أسماء الله وصفاته، سبب للإلحاد فيها.

٣- إن ادِّعاء إنكار المجاز باطل بطريقي النقد والمعارضة.

٤- تفسير القرآن الكريم والفهم عن الله يتطلب التمكن من اللغة العربية ؛ لأن اللغة العربية هي لغة القرآن الكريم قال تعالي: {بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ}.

٥- كل استعارة مجاز، وليس كلُّ مجازٍ استعارة فالاستعارة أخص من المجاز.

٦- لا خلاف بين العلماء علي وقوع الحقيقة في القرآن الكريم، وإنما الخلاف علي وقوع المجاز.

٧- هناك كثير من الآيات القرآنية لا يستقيم حملها علي الحقيقة ولابد من العدول فيها من الحقيقة إلي المجاز.

٨- يرجع علماء البلاغة العدول عن الحقيقة إلى المجاز لثلاثة مقاصد ؛ إلى اللفظ وحده، وإلى المعنى وحده، وإليها جميعا.

٩- لو وجب خلو القرآن من المجاز لوجب خلوه من التوكيد والحذف وتثنية القصص وغيره.

فهرس المصادر، والمراجع

أولاً: القرآن الكريم.

ثانياً: التفسير وعلوم القرآن:

١- إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم/ لأبي السعود العمادي محمد بن محمد بن مصطفى (المتوفى: ٩٨٢هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت.

٢- الإتقان في علوم القرآن/: لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤ م.

٣- إعراب القرآن وبيانه/ لمحيي الدين بن أحمد مصطفى درويش (المتوفى : ١٤٠٣هـ)، الناشر : دار الإرشاد للشئون الجامعية – حمص – سورية ، (دار اليمامة – دمشق – بيروت) ، (دار ابن كثير – دمشق – بيروت)، الطبعة : الرابعة ، ١٤١٥ هـ.

٤- البحر المحيط في التفسير: لأبي حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥هـ)، المحقق: صدقي محمد جميل، الناشر: دار الفكر – بيروت، الطبعة: ١٤٢٠ هـ.

٥- البرهان في علوم القرآن/ : لأبي عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (المتوفى: ٧٩٤هـ)، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة: الأولى، ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧ م، الناشر: دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه.

٦- تأويل مشكل القرآن: لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (المتوفى: ٢٧٦هـ)،المحقق: إبراهيم شمس الدين، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.

٧- تفسير الراغب الأصفهاني/ لأبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني (المتوفى: ٥٠٢هـ)، تحقيق ودراسة: د. محمد عبد العزيز بسيوني، الناشر: كلية الآداب - جامعة طنطا، الطبعة الأولى: ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م، عدد الأجزاء: ١.

٨- التسهيل لعلوم التنزيل: لأبي القاسم، محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله، ابن جزي الكلبي الغرناطي (المتوفى: ٧٤١هـ)، المحقق: الدكتور عبد الله الخالدي، الناشر: شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم – بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤١٦ هـ.

٩- التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد»: لمحمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (المتوفى : ١٣٩٣هـ)، الناشر : الدار التونسية للنشر – تونس، سنة النشر: ١٩٨٤ هـ.

١٠- الحديث في علوم القرآن والحديث: لحسن محمد أيوب (المتوفى: ١٤٢٩هـ)، الناشر: دار السلام – الإسكندرية، الطبعة: الثانية،١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

١١- دلائل الإعجاز في علم المعاني: لأبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار (المتوفى: ٤٧١هـ)، المحقق: محمود محمد شاكر أبو فهر، الناشر: مطبعة المدني بالقاهرة - دار المدني بجدة، الطبعة: الثالثة ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

١٢- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: لشهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي (المتوفى: ١٢٧٠هـ)، المحقق: علي عبد الباري عطية، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٥ هـ.

١٣- السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير: لشمس الدين، محمد بن أحمد الخطيب الشربيني الشافعي (المتوفى: ٩٧٧هـ)، الناشر: مطبعة بولاق (الأميرية) – القاهرة، عام النشر: ١٢٨٥ هـ.

١٤- فتح القدير: لمحمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (المتوفى: ١٢٥٠هـ)، الناشر: دار ابن كثير، دار الكلم الطيب - دمشق، بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤١٤ هـ.

١٥- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل: لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ)، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة: الثالثة - ١٤٠٧ هـ.

١٦- مجاز القرآن: لأبي عبيدة معمر بن المثنى التيمى البصري (المتوفى: ٢٠٩هـ)، المحقق: محمد فواد سزگين، الناشر: مكتبة الخانجى - القاهرة، الطبعة: ١٣٨١ هـ.

١٧- معاني القرآن وإعرابه: لإبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (المتوفى: ٣١١هـ)، المحقق: عبد الجليل عبده شلبي، الناشر: عالم الكتب - بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

١٨- مجاز القرآن: لأبي عبيدة معمر بن المثنى التيمى البصري (المتوفى: ٢٠٩هـ)، المحقق: محمد فواد سزگين، الناشر: مكتبة الخانجى - القاهرة، الطبعة: ١٣٨١ هـ.

١٩- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: لأبي محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (المتوفى: ٥٤٢هـ)، المحقق: عبد السلام عبد الشافي محمد، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤٢٢ هـ.

٢٠- مفاتيح الغيب = التفسير الكبير: لأبي عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (المتوفى: ٦٠٦هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الثالثة - ١٤٢٠ هـ.

٢١- معترك الأقران في إعجاز القرآن، ويُسمَّى (إعجاز القرآن ومعترك الأقران): لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)،دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

٢٢- منع جواز المجاز في المنزل للتعبد والإعجاز (مطبوع ضمن «آثار الشنقيطي»): لمحمد الأمين بن محمد المختار الجكني الشنقيطي (١٣٢٥ - ١٣٩٣)، الناشر: دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، مكة المكرمة - المملكة العربية السعودية، مطبوعات مجمع الفقه الإسلامي – جدة.

٢٣- المجاز عند الإمام ابن تيمية وتلاميذه بين الإنكار والإقرار: لعبد العظيم إبراهيم محمد المطعني (المتوفى: ١٤٢٩هـ)، الناشر: مكتبة وهبة، الطبعة: الأولى ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م.

٢٤- من روائع القرآن - تأملات علمية وأدبية في كتاب الله عز وجل: لمحمد سَعيد رَمضان البوطي، الناشر: موسسة الرسالة – بيروت، عام النشر: ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.

٢٥- الوسيط في تفسير القرآن المجيد: لأبي الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي (المتوفى: ٤٦٨هـ)، تحقيق وتعليق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ علي محمد معوض، الدكتور أحمد محمد صيرة، الدكتور أحمد عبد الغني الجمل، الدكتور عبد الرحمن عويس، قدمه وقرظه: الأستاذ الدكتور عبد الحي الفرماوي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م.

ثالثاً: الحديث، وعلومه:

١- الأدب المفرد بالتعليقات: لمحمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (المتوفى: ٢٥٦هـ)، حققه وقابله على أصوله: سمير بن أمين

الزهيري، مستفيدًا من تخريجات وتعليقات العلامة الشيخ المحدث: محمد ناصر الدين الألباني، الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.

٢- المعجم الكبير: لسليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (المتوفى: ٣٦٠هـ)، المحقق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، دار النشر: مكتبة ابن تيمية – القاهرة، الطبعة: الثانية.

٣- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: لأبي الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (المتوفى: ٨٠٧هـ)، المحقق: حسام الدين القدسي، الناشر: مكتبة القدسي، القاهرة، عام النشر: ١٤١٤ هـ، ١٩٩٤ م.

رابعاً : كتب العقيدة:

١- إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل: لأبي عبد الله، محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الكناني الحموي الشافعي، بدر الدين (المتوفى: ٧٣٣هـ)، المحقق: وهبي سليمان غاوجي الألباني، الناشر: دار السلام للطباعة والنشر - مصر، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

٢- الإيمان: لتقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (المتوفى: ٧٢٨هـ)، المحقق: محمد ناصر الدين الألباني، الناشر: المكتب الإسلامي، عمان، الأردن، الطبعة: الخامسة، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.

٣- الاعْتِصَام: لإبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي (المتوفى: ٧٩٠هـ)، تحقيق ودراسة: الجزء الأول: د. محمد بن عبد الرحمن الشقير

الجزء الثاني: د سعد بن عبد الله آل حميد

الجزء الثالث: د هشام بن إسماعيل الصيني

الناشر: دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية
الطبعة: الأولى، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.

٤- موقف ابن تيمية من الأشاعرة: لعبد الرحمن بن صالح بن صالح المحمود، الناشر: مكتبة الرشد – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٥ هـ / ١٩٩٥ م.

خامساً: الفقه، وأصوله:

١- بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب: لمحمود بن عبد الرحمن (أبي القاسم) ابن أحمد بن محمد، أبو الثناء، شمس الدين الأصفهاني (المتوفى: ٧٤٩هـ)، تحقيق: محمد مظهر بقا، الناشر: دار المدني، السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م.

٢- البحر المحيط في أصول الفقه: لأبي عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (المتوفى: ٧٩٤هـ)، الناشر: دار الكتبي، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

٣- التبصرة في أصول الفقه: لأبي اسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي (المتوفى: ٤٧٦هـ)، المحقق: د. محمد حسن هيتو، الناشر: دار الفكر – دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣.

٤- العدة في أصول الفقه : للقاضي أبو يعلى ، محمد بن الحسين بن محمد بن خلف ابن الفراء (المتوفى : ٤٥٨هـ)، حققه وعلق عليه وخرج نصه : د أحمد بن علي بن سير المباركي، الأستاذ المشارك في كلية الشريعة بالرياض - جامعة الملك محمد بن سعود الإسلامية، الناشر : بدون ناشر، الطبعة : الثانية ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م.

٥- الفصول في الأصول: لأحمد بن علي أبو بكر الرازي الجصاص الحنفي (المتوفى: ٣٧٠هـ)، الناشر: وزارة الأوقاف الكويتية، الطبعة: الثانية، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

٦- الفقيه و المتفقه: لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، المحقق: أبو عبد الرحمن عادل بن يوسف الغرازي، الناشر: دار ابن الجوزي – السعودية، الطبعة: الثانية، ١٤٢١هـ.

٧- قواطع الأدلة في الأصول: لأبي المظفر، منصور بن محمد بن عبد الجبار ابن أحمد المروزى السمعاني التميمي الحنفي ثم الشافعي (المتوفى: ٤٨٩هـ)، المحقق: محمد حسن محمد حسن اسماعيل الشافعي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ/١٩٩٩م.

سادساً: اللغة، والشعر، والأدب، والبلاغة:

١- أسرار البلاغة: لأبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار (المتوفى: ٤٧١هـ) تعليق: محمود محمد شاكر، الناشر: مطبعة المدني بالقاهرة، دار المدني بجدة.

٢- الإيضاح في علوم البلاغة: لمحمد بن عبد الرحمن بن عمر، أبو المعالي، جلال الدين القزويني الشافعي، المعروف بخطيب دمشق (المتوفى: ٧٣٩هـ)، المحقق: محمد عبد المنعم خفاجي، الناشر: دار الجيل – بيروت، الطبعة: الثالثة.

٣- البلاغة العربية: لعبد الرحمن بن حسن حَبَنَّكَة الميداني الدمشقي (المتوفى: ١٤٢٥هـ)، الناشر: دار القلم، دمشق، الدار الشامية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م.

٤- البلاغة ١ – البيان والبديع، المؤلف: مناهج جامعة المدينة العالمية، الناشر: جامعة المدينة العالمية.

٥- جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع: لأحمد بن إبراهيم بن مصطفى الهاشمي (المتوفى: ١٣٦٢هـ)، ضبط وتدقيق وتوثيق: د. يوسف الصميلي، الناشر: المكتبة العصرية، بيروت.

٦- الخصائص: لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: الرابعة.
٧- الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز: ليحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم، الحسيني العلويّ الطالبي الملقب بالمؤيد باللّه (المتوفى: ٧٤٥هـ)، الناشر: المكتبة العنصرية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ.
٨- قواعد الشعر: لأحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني بالولاء، أبو العباس، المعروف بثعلب (المتوفى: ٢٩١هـ)، المحقق: رمضان عبد التواب، الناشر: مكتبة الخانجي – القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٩٩٥م.
٩- مفتاح العلوم: ليوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي الخوارزمي الحنفي أبو يعقوب (المتوفى: ٦٢٦هـ)، ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه: نعيم زرزور، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الثانية، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.
١٠- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر: لضياء الدين بن الأثير، نصر الله بن محمد (المتوفى: ٦٣٧هـ)، المحقق: أحمد الحوفي، بدوي طبانة، الناشر: دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الفجالة ـ القاهرة.
١١- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين: لعبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى: ٥٧٧هـ)، الناشر: المكتبة العصرية، الطبعة: الأولى ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.

سابعا: الغريب والمعاجم ولغة الفقه.

١- الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية: لأيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي (المتوفى: ١٠٩٤هـ)، المحقق: عدنان درويش - محمد المصري، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت.
٢- لسان العرب لمحمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (المتوفى: ٧١١هـ)، الناشر: دار صادر – بيروت، الطبعة: الثالثة - ١٤١٤ هـ، عدد الأجزاء: ١٥.

٣- المُنَجَّد في اللغة (أقدم معجم شامل للمشترك اللفظي) لعلي بن الحسن الهُنائي الأزدي، أبو الحسن الملقب بـ «كراع النمل» (المتوفى: بعد ٣٠٩هـ)، تحقيق: دكتور أحمد مختار عمر، دكتور ضاحي عبد الباقي، الناشر: عالم الكتب، القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٩٨٨ م.

الهوامش والإحالات

[١]) [الشعراء: ١٩٥].

[٢]) التعريفات (ص: ٨٩)، بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب (١/ ١٨٢).

[٣]) الإيضاح في علوم البلاغة (١/ ٨٠)، الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز (١/ ٢٨).

[٤]) تفسير الراغب الأصفهاني (١/ ١٥).

والحديث أورده الطبراني في المعجم الكبير (٣/ ٢٦٦) برقم (٣٣٦٧)، وأورده الهيثمي في (مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (١/ ٥٧) باب في حقيقة الإيمان وكماله برقم (١٩٠) وعزاه إلى الطبراني وقال: فيه ابن لهيعة.

[٥]) إعراب القرآن وبيانه (٦/ ٤١٦).

[٦]) بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب (١/ ١٨٥)، البحر المحيط في أصول الفقه (٣/ ٨).

[٧٧]) أسرار البلاغة (ص: ٣٩٥)، مفتاح العلوم (ص: ٣٦٠)، البرهان في علوم القرآن (٢/ ٢٥٦).

[٨]) جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع (ص: ٢٥١)، البلاغة العربية (٢/ ١٢٨).

[٩]) مجاز القرآن (المقدمة/ ١٩).

[١٠]) البلاغة العربية (٢/ ٢١٨).

[١١]) [الأنفال: ٢].

[١٢] [القصص: ٤].

[١٣]) [غافر: ٣٦].

[١٤]) [الزلزلة: ٢].

[١٥]) [البقرة: ١٦].

[16]) [الروم: ٣٥].
[17]) [المعارج: ١٥]
[18]) [المنافقون: ٤].
[19]) [الرحمن: ٢٧].
[20]) [الشعراء: ١٦].
[21]) [الشورى: ٥].
[22]) [غافر: ٧].
[23]) [الروم: ٣٥].
[24]) [المائدة: ١١٢].
[25]) [غافر: ١٣].
[26]) [الأعراف: ٢٦].
[27]) [هود: ٢٠].
[28]) [النساء: ٢].
[29]) [يوسف: ٣٦].
[30]) [آل عمران: ١٠٧].
[31]) [العلق: ١٧].
[32]) [الشعراء: ٨٤].
[33]) الإتقان في علوم القرآن (٣/ ١٢٠)، البرهان في علوم القرآن (٢/ ٢٥٦)، معترك الأقران في إعجاز القرآن (١/ ١٨٧)، بتصرف لئلا يطول المقام.
[34]) المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر ت الحوفي (٢/ ٧١).
[35]) البلاغة ١ – البيان والبديع – جامعة المدينة (ص: ٢٠١)، جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع (ص: ٢٥١)، مفتاح العلوم (ص: ٣٩٣).
[36]) (البقرة: ١٩).
[37]) البلاغة ١ – البيان والبديع – جامعة المدينة (ص: ١٣٤).
[38]) المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر ت الحوفي (٢/ ٥٨).

[٣٩]) ناء بحمله ينوء نوءا: نهض بجهد ومشقة، ويقال: ناء بالحمل إذا نهض به مثقلا، وناء به الحمل إذا أثقله. لسان العرب (١/ ١٧٤)، الكَلْكَل من كُلِّ شيءٍ: الصَّدْر، ورِجُلٌ كُلْكُل وكُلاَكِلٌ: قَصير غَليظ. المنجد في اللغة (ص: ٣١٩).

[٤٠]) قواعد الشعر (ص: ٥٣) والبيت لامرئ القيس وهو من الطويل / راجع ديوان امرئ القيس ت المصطاوي (ص: ٤٨) ط الثانية (١٤٢٥هـ /٢٠٠٤م.

[٤١]) التعريفات (ص: ٢٠).

[٤٢]) دلائل الإعجاز ت شاكر (١/ ٦٧).

[٤٣]) [القلم: ٤٢].

[٤٤]) تأويل مشكل القرآن (ص: ٨٩).

[٤٥]) (إبراهيم: ١).

[٤٦]) التعريفات (ص: ٢٠)، البلاغة ١ – البيان والبديع – جامعة المدينة (ص: ١٥٣).

[٤٧]) [مريم: ٤].

[٤٨]) [يس: ٣٧].

[٤٩]) [يس: ٥٢].

[٥٠]) [البقرة: ٢١٤].

[٥١]) [الحاقة: ١١].

[٥٢]) [البقرة: ٢٥٧].

[٥٣]) [القصص: ٨].

[٥٤]) [البقرة: ١٦].

[٥٥]) [النحل: ١١٢].

[٥٦]) الإتقان في علوم القرآن (٣/ ١٥٠)، معترك الأقران في إعجاز القرآن (١/ ٢٠٩) بتصرف.

[٥٧]) [الزخرف: ٤].

[٥٨]) [الإسراء: ٢٤].

[٥٩]) [القمر: ١٢].

[٦٠]) أسرار البلاغة (ص: ٣٩٨)، الإتقان في علوم القرآن (٣/ ١٤٨)، الكليات (ص: ١٠٠).

[٦١]) الإتقان في علوم القرآن (٣/ ١٢٠)، البرهان في علوم القرآن (٢/ ٢٥٥).

[٦٢]) التسهيل لعلوم التنزيل / لابن جزي (١/ ٢٤).

[٦٣]) [البقرة: ١٩].

[٦٤]) [المائدة: ٣٨]

[٦٥]) مفاتيح الغيب/ للرازي (٢/ ٣١٧).

[٦٦]) فتح القدير للشوكاني (١/ ٥٧).

[٦٧]) التحرير والتنوير (١/ ٢٥٦).

[٦٨]) روح المعاني / للألوسي (١/ ١٧٥).

[٦٩]) [يوسف: ٨٢].

[٧٠]) معاني القرآن وإعرابه للزجاج (١/ ٢١٣)، التفسير الوسيط للواحدي (٢/ ٦٢٦)، إرشاد العقل السليم / لأبي السعود (٤/ ٣٠١)، روح المعاني/ للألوسي (٧/ ٣٧)، إعراب القرآن وبيانه (١/ ٤٩٠).

[٧١]) الفصول في الأصول (١/ ٣٦٢).

[٧٢]) [يوسف: ٨٢].

[٧٣]) الاعتصام للشاطبي ت الشقير والحميد والصيني (٣/ ٢٥٦).

[٧٤]) [طه: ٥].

[٧٥])[القصص: ٨٨].

[٧٦]) [الرحمن: ٢٧].

[٧٧]) [طه: ٣٩]

[٧٨]) [الفتح: ١٠].

[٧٩]) [الزمر: ٦٧].

[٨٠]) [الأنعام: ١٥٨].

[٨١]) [الفجر: ٢٢].

[٨٢]) [الأنعام: ٨٣].

[٨٣]) الإتقان في علوم القرآن (٣/ ١٤) معترك الأقران في إعجاز القرآن (١/ ١١١)، المحـــرر الوجيز /لابن عطية (٢/ ٢١٥)، الحديث في علوم القرآن والحديث (ص: ٧٩)، إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل (ص: ١١٧).

[٨٤]) المحرر الوجيز/ لابن عطية (٢/ ٢١٥)، البحر المحيط في التفسير (٤/ ٣١٥).

[٨٥]) البحر المحيط في التفسير (١/ ٥٧٨).

[٨٦]) تحفة المريد شرح جوهرة التوحيد (ص ٩١).

[٨٧]) [الإسراء: ٢٤].

[٨٨]) القرة : شدة البرد

[٨٩]) السراج المنير (٢/ ٢٩٧)، روح المعاني/ للألوسي (٨/ ٥٥).

[٩٠]) [الكهف: ٧٧].

[٩١]) التفسير الوسيط للواحدي (٣/ ١٦٠).

[٩٢]) [مريم: ٤].التحرير والتنوير (١/ ١٠٩).

[٩٣]) [يونس: ٢٤].

[٩٤]) الكشاف / للزمخشري (٢/ ٣٤٠).

[٩٥]) [النحل: ١١٢].

الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز (١/ ٤٦).

[٩٦]) المحرر الوجيز لابن عطية (٢/ ٢٤٠).

[٩٧]) البرهان في علوم القرآن (٢/ ٢٥٥).

[٩٨]) المجاز عند الإمام ابن تيمية وتلاميذه بين الإنكار والإقرار (ص:٥، ٥١).

[٩٩]) أسرار البلاغة (ص: ٣٩١).

[١٠٠]) [إبراهيم: ٤].

[١٠١]) [الشعراء: ١٩٥].

يراجع الإنصاف في التنبيه على الأسباب التي أوجبت الاختلاف بين المسلمين (ص: ٧١).

[١٠٢]) [النساء: ٤٣].

[١٠٣]) [المائدة: ٤٣].

[١٠٤]) الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز (١/ ٤٤)، علوم البلاغة البيان، المعاني، البديع (ص: ٢٩٦).

[١٠٥]) عن أنس بن مالك رضي الله عنهما قال: كَانَ فَزَعٌ بِالْمَدِينَةِ فَاسْتَعَارَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَرَسًا لِأَبِي طَلْحَةَ يُقَالُ لَهُ الْمَنْدُوبُ فَرَكِبَهُ فَلَمَّا رَجَعَ قَالَ: (مَا رَأَيْنَا من شيء وإن وجدناه لبحرا) الأدب المفرد بالتعليقات (ص: ٤٧٤) ح رقم ٨٧٩ ، وصححه الألباني.

[١٠٦]) لم أجده عند أحد غيره فيبدو أنه من نظمه ، راجع الخصائص لابن جني (٢/ ٤٤٤).

[١٠٧]) الخصائص (٢/ ٤٤٤).

[١٠٨]) تأويل مشكل القرآن (ص: ٢٢).

[١٠٩]) جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع (ص: ٢٤٩).

[١١٠]) الإيمان لابن تيمية (ص: ٧٣)، المجاز عند الإمام ابن تيمية وتلاميذه بين الإنكار والإقرار (ص: ٧، ٥١)، كشف الأسرار شرح أصول البزدوي (٢/ ٤٣).

[١١١]) الإيمان لابن تيمية (ص: ٧٥).

[١١٢]) الفقيه والمتفقه للخطيب البغدادي (١/ ٢١٤).

[١١٣]) [يوسف: ٨٢].

[١١٤]) [النحل: ١١٢].

[١١٥]) [الأعراف: ٩٧].

[١١٦]) [البقرة: ٢٥٩].

[١١٧١١٧]) الإيمان لابن تيمية (ص: ٩٤).

[١١٨]) الإيمان لابن تيمية (ص: ٩٥).

[١١٩]) موقف ابن تيمية من الأشاعرة (٣/ ١١٧٤).

[١٢٠]) منع جواز المجاز ط عالم الفوائد (ص: ٦)، وما بعدها.

[١٢١]) [الطارق: ١٣، ١٤].

[١٢٢]) منع جواز المجاز ط عالم الفوائد (ص: ٣).

[١٢٣]) منع جواز المجاز ط عالم الفوائد (ص: ٦).

[١٢٤]) [لكهف: ٧٧].

[125]) [الحجر: ٩٤].

[126]) [الإسراء: ٢٤].

[127]) [الأحزاب: ٥٧].

[128]) [القلم: ٤٢].

[129]) [البقرة: ١٨٧].

[130]) قواطع الأدلة في الأصول/ لأبي المظفر (١/ ٢٦٧).

[131]) دلائل الإعجاز ت شاكر (١/ ٣٠٥)، التحرير والتنوير (١/ ٢٠).

[132]) مجاز القرآن (المقدمة/ ١٦).

[133]) قواطع الأدلة في الأصول (١/ ٢٦٨).

[134]) قواطع الأدلة في الأصول (١/ ٢٦٩).

[135]) المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر ت الحوفي (١/ ٨٥).

[136]) المجاز عند الإمام ابن تيمية وتلاميذه بين الإنكار والإقرار (ص: ٥٥).

[137]) التبصرة في أصول الفقه (ص: ١٧٩)

[138]) [الكهف: ٧٧].

[139]) الفقيه والمتفقه للخطيب البغدادي (١/ ٢١٤).

[140]) العدة في أصول الفقه (٢/ ٧٠٠).

[141]) من روائع القرآن (ص: ٩٨).

[142]) المجاز عند الإمام ابن تيمية وتلاميذه بين الإنكار والإقرار (ص: ٨٤).